



الهيئة الاتحادية  
للتنافسية والإحصاء  
FEDERAL COMPETITIVENESS  
AND STATISTICS AUTHORITY



United Arab Emirates

# إصدار إحصائي

## المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13) لسنة 2009

هيئة اتحادية | Federal Authority

## تقرير عن التطورات النقدية والمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م

### مقدمة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الثلاثين عاما الماضية تطورات اقتصادية مهمة ، حيث مرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمراحل متعددة و وصلت إلى درجة متقدمة في البناء الاقتصادي المتطور بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية .

فعلى الرغم من أن الفترة السابقة لهذه المرحلة قد ركزت على تلبية حاجات المجتمع من مشاريع البنية الهيكلية والخدمات والتي كانت شبه معدومة قبل ذلك ، مما أدى إلى حدوث طفرة في النشاط الاقتصادي شمل كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي البناء والتشييد والتجارة ، حيث لعب قطاع المشروعات المالية دورا بارزا في عملية التنمية هذه وذلك كقناة تمويل لكافة مشروعات التنمية ، وقد ترك هذا القطاع بصماته بصورة واضحة على مجمل التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال مراحل التنمية المختلفة .

ومما يميز المرحلة الحالية للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنها مهيأة للانطلاق نحو التفاعل مع الاقتصاد العالمي على أسس متينة وبحيث تكون قادرة على استيعاب كافة التطورات التكنولوجية وفي كافة المجالات .

### ١. التطورات المالية والنقدية للفترة ٩٥ - ٢٠٠٠

#### ١-١ هيكل القطاع المالي والنقدي (المؤسسات المالية والنقدية) :

تطور هيكل المؤسسات المالية والنقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة تطورا ملموسا منذ نشوء الدولة ، حيث توجت هذه التطورات بإنشاء المصرف المركزي بموجب القانون رقم ( ١٠ ) لعام ١٩٨٠م والذي دخل حيز التنفيذ في أواخر كانون أول (ديسمبر ) ١٩٨٠م ، إذ انتقلت إليه كافة صلاحيات مجلس النقد السابق والذي كان قد أنشئ بموجب القانون الاتحادي رقم (٢) لعام ١٩٧٣ .

إضافة إلى المصرف المركزي فإن هيكل المؤسسات المالية والنقدية يتألف من :-

#### المؤسسات النقدية المتخصصة بالإقراض :

وتتكون من ٤٦ مصرفا تجاريا في عام ٢٠٠٠ منها ٢٠ مصرفا محليا و ٢٦ مصرفا أجنبيا ، وعلى الرغم من أن عدد المصارف التجارية المحلية والأجنبية في الدولة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ سنوات طويلة إلا أن شبكة فروعها قد زادت بشكل ملحوظ حيث وصل عدد الفروع إلى ٣٨١ فرعا بالإضافة إلى ٣٩ مكتبا للصرف تابعة لهذه المصارف . وكانت الزيادة في عدد فروع المصارف المحلية حيث زادت من ٢٠٤ فرعا و ٣٧ مكتب صرف في عام ١٩٩٥ إلى ٢٧٢ فرعا و ٣٩ مكتب صرف في عام

٢٠٠٠. بينما تقلص عدد فروع المصارف الأجنبية من ١١٩ فرعاً في عام ١٩٩٥ إلى ١٠٩ فرعاً في عام ٢٠٠٠ ويأتي ذلك نتيجة لسياسة المصرف المركزي بتحديد عدد الفروع للمصارف الأجنبية بـ ٨ فروع لكل مصرف كحد أقصى. إضافة لذلك هناك مصرف واحد بترخيص محدود ومصرفين استثماريين و ٣٩ مكتب تمثيل لمصارف تجارية أجنبية .

### المؤسسات المالية (غير النقدية )

وتتكون من :-

### بنك الإمارات العربية المتحدة للتنمية

حيث يقوم بتمويل بعض القروض العقارية والزراعية والصناعية بشروط سهلة ونظراً لأن البنك لم يستغل أمواله المتاحة بصورة كفوة فقد أصبحت أعماله شبه مجمدة منذ سنوات عديدة .

### المصرف الصناعي

تأسس مصرف الإمارات الصناعي كشركة مساهمة بموجب القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٣/٢٨ ، حيث تمتلك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ٥١ % من أسهم المصرف ، بينما يمتلك عدد من المصارف والشركات الوطنية باقي الأسهم .

إن نشاطات المصرف الرئيسية تتمثل في تمويل المشاريع الصناعية من خلال تقديم القروض الصناعية والتسهيلات الائتمانية والمساهمة في رؤوس الأموال وإعداد دراسات الجدوى ودراسات السوق للمشاريع الصناعية .

### صندوق أبو ظبي للتنمية

تم تأسيسه في ١٩٧١/٧/١ كمؤسسة وطنية ذات كيان مستقل تابعة لحكومة أبوظبي ، وتتمثل مهمته الأساسية في مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية بتقديم العون لها في صورة قروض ميسرة ومنح واستثمارات مباشرة ، وقد بدأ الصندوق أعماله عند تأسيسه برأسمال قدره ٥٨٠ مليون درهم ارتفع في سنوات قليلة إلى ملياري ومائة مليون درهم.

### جهاز أبو ظبي للاستثمار

وهو الجهاز المسؤول عن تسلم أموال إمارة أبو ظبي المخصصة للاستثمار ، إضافة إلى رسم السياسة الاستثمارية لإمارة أبو ظبي .

## خمس شركات استثمار مالية

تقوم بكافة العمليات الاستثمارية ولها أيضا حق إنشاء مؤسسات مالية أخرى . بالإضافة إلى سماسرة النقد الأجنبي وسماسرة الأوراق المالية وبيوت الخصم الأجنبية ، يضاف إليهم حوالي ١٩٨ مكتب صيرفة موزعة في كافة أنحاء الدولة.

## شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية غير النقدية ، وقد تطور عددها في الدولة تطورا كبيرا حيث بلغ عدد منشآت التأمين في عام ١٩٩٩ حوالي ٣١٣ منشأة مقارنة ب ٢٠١ منشأة في عام ١٩٩٥ وتمارس كافة أنواع التأمين في الدولة . أنظر الجدول رقم (١) .

## ٢-١ تطور المؤشرات النقدية والمصرفية :

اتسمت فترة التسعينات بأحداث مهمة كان لها أثرها البالغ في تطور الأوضاع الاقتصادية في العالم بشكل عام وفي الدولة بشكل خاص ، وقد انعكست هذه الأوضاع على التطورات النقدية والمصرفية في الدولة، حيث كان لدور السياسات المالية والنقدية الأثر البالغ في امتصاص الانعكاسات المترتبة على مجمل الأوضاع المصرفية والنقدية العالمية وبالتالي تصحيح مسار الأوضاع الاقتصادية للدولة ويلاحظ خلال الفترة السابقة بأن هذه التطورات وهذه السياسات قد جاءت منسجمة ومتوافقة مع السياسات الاقتصادية للدولة بما يحقق نوع من الاستقرار والنمو في كافة القطاعات الاقتصادية .

على الرغم من تفاوت نسب النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية من سنة إلى أخرى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م إلا أنها تطورت باتجاه إيجابي ، حيث واكبت تطور النشاط الاقتصادي في الدولة .

وعلى الرغم من تذبذب أسعار النفط الخام وانعكاسها على النشاط الاقتصادي في الدولة خلال الفترة إلا أن السياسات المالية والنقدية قد لعبت دورا مهما في الحفاظ على وتيرة النمو في حجم السيولة بشقيها الخاص والإجمالي . وقد تراوحت معدلات الزيادة السنوية في السيولة المحلية الخاصة من ٤،٢ % في عام ١٩٩٨ إلى ١٥،٣ % في عام ٢٠٠٠ .

ففي عام ١٩٩٥ ارتفعت السيولة المحلية الخاصة بنسبة ١٠،٢ % عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ حيث وصلت إلى ٨١،٤ مليار درهم وهذه الزيادة ناتجة عن نمو الودائع شبه النقدية (الآجلة) بنسبة ١٠،٧ % إضافة إلى الزيادة في عرض النقود والتي بلغت ٨،٦ % ، ونتيجة لزيادة حجم الودائع النقدية الحكومية لدى الجهاز المصرفي ارتفعت السيولة المحلية الإجمالية بنسبة ١١،٤ % مما عزز وضع السيولة لدى المصارف والذي انعكس بدوره على مجمل النشاط الاقتصادي .

في عام ١٩٩٦ ورغم انخفاض نسبة النمو في السيولة المحلية الخاصة عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ إلا أنها بلغت ٦،٩ % والتي نتجت عن الزيادة في عرض النقود والودائع شبه النقدية بنفس النسبة تقريبا . إلا أن السيولة المحلية الإجمالية ورغم ارتفاعها في عام ١٩٩٦ بنسبة ٠،٩ % إلا أن وتيرة نموها

انخفضت كثيرا عن عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة لانخفاض حجم الودائع الحكومية بأكثر من ٢٠,٨ % في عام ١٩٩٦ عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ حيث انخفضت بحوالي ٤,٦ مليار درهم .

وفي عام ١٩٩٧ ارتفعت نسبة الزيادة في السيولة المحلية الخاصة بنسبة ٩ % عما كانت عليه في عام ١٩٩٦ وذلك للزيادة في عرض النقود بنسبة ١٣,٩ % والزيادة في شبه النقود بنسبة ٧,٤ % وقد كان للودائع النقدية الأثر الأكبر في هذه الزيادة حيث ارتفعت بنسبة ١٦,١ % عما كانت عليه في عام ١٩٩٦ ، أما السيولة المحلية الإجمالية فرغم انخفاض حجم الودائع الحكومية في عام ١٩٩٧ بنسبة ١٠,٥ % والتي وصلت إلى ١٥,٧ مليار درهم مقارنة ب ١٧,٥ مليار درهم في عام ١٩٩٦ إلا أن السيولة الإجمالية ارتفعت بنسبة ٥,٨ % والتي نتجت عن ارتفاع حجم السيولة المحلية الخاصة .

وفي عام ١٩٩٨ ورغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام وتأثيراته على مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة إلا أن السياسات المالية والنقدية للحكومة استطاعت أن تستوعب هذا الانخفاض حيث بلغت نسبة الزيادة في السيولة المحلية الخاصة حوالي ٤,٢ % وهي أقل مما كانت عليه في السنة السابقة وهذه الزيادة نتجت عن الزيادة في عرض النقود بحوالي ٩,٥ % إضافة إلى الزيادة في شبه النقود والتي بلغت أدنى مستوى لها خلال الفترة ، حيث بلغت ٢,٢ % ، وقد كان للودائع الحكومية وزيادتها بنسبة كبيرة بلغت حوالي ٣٠,١ % حيث زادت بحوالي ٤,٧ مليار درهم ، أثرا كبيرا في تطور حجم السيولة الإجمالية ، حيث زادت بنسبة ٧,٩ % في عام ١٩٩٨ لتصل إلى حوالي ١١٩,٢ مليار درهم .

في عام ١٩٩٩ ونتيجة لاستعادة النشاط الاقتصادي في الدولة حيويته بعد التباطؤ الذي حدث في عام ١٩٩٨ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط فقد تطور حجم السيولة المحلية الخاصة ليصل إلى ١١٠,١ مليار درهم بنسبة زيادة ١١,٤ % عما كانت عليه في عام ١٩٩٨ ويأتي هذا التطور نتيجة لارتفاع الودائع شبه النقدية بنسبة ١٢,٤ % والتي وصلت إلى ٧٩,٩ مليار درهم وعرض النقد الذي ارتفع بنسبة ٨,٩ % ليصل إلى ٣٠,٣ مليار درهم ، كما أن استمرار الحكومة في زيادة ودائعها لدى الجهاز المصرفي والتي وصلت إلى ٢٢,٤ مليار درهم قد ساهم في تطور السيولة الإجمالية لتصل إلى ١٣٢,٥ مليار درهم وبنسبة زيادة ١١,١ % عما كانت عليه في عام ١٩٩٨ .

وفي عام ٢٠٠٠ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير والذي أدى إلى ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي في الدولة والذي شمل كافة القطاعات الاقتصادية فقد تطور حجم السيولة المحلية الخاصة إلى حوالي ١٢٧ مليار درهم ليحقق أعلى نسبة زيادة خلال الفترة حيث وصلت إلى ١٥,٣ % ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع الودائع شبه النقدية بنسبة ١٦,٣ % حيث وصلت إلى حوالي ٩٣ مليار درهم ، كما أن عرض النقد ارتفع بنسبة ١٢,٦ % ليصل إلى حوالي ٣٤ مليار درهم، ونتيجة لارتفاع ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي والتي زادت بنسبة ٣٤,٣ % حيث وصلت إلى حوالي ٣٠ مليار درهم مما أدى إلى تطور حجم السيولة الإجمالية بنسبة قياسية خلال الفترة بلغت ١٨,٥ % لتصل إلى حوالي ١٥٧ مليار درهم ، مما عزز وضع السيولة بشكل كبير والذي انعكس بدوره على حركة النشاط الاقتصادي في الدولة بشكل إيجابي . انظر الجدول رقم (٢)

تشير التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع أن التغيرات في الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ كانت أكبر من التغيرات في المعروض النقدي ، مما يعكس استمرار الاتجاه التضخمي الذي كان سائدا قبل تلك الفترة ، ولكن نجد بأن صافي التغيرات في الائتمان المحلي للقطاع الحكومي قد أخذ منحى سلبيا في السنوات ٩٥ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ م ومنحى إيجابيا في السنوات ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ ، وهذا يعكس السياسات المالية الحذرة للحكومة في معالجة التذبذب في أسعار النفط العالمية . وقد انعكس ذلك على مجمل التغير في الائتمان المحلي والذي أدى بدوره إلى زيادة التغير في صافي الأصول الأجنبية في السنوات ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ و ٢٠٠٠ وإلى اتخاذه منحى سلبيا في عامي ٩٦ و ٩٧ حيث أن التغير في صافي الأصول الأجنبية يتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في الائتمان المحلي . انظر الجدول رقم (٣)

تشير تحركات حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ إلى الزيادة المستمرة حيث بلغ معدل النمو في إجمالي الائتمان المصرفي حوالي ٨,٨% سنويا خلال الفترة . إذ ارتفع من ١٠٢ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٥٥,٢ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ .

وتشكل القروض للقطاع الخاص الحجم الأكبر من إجمالي حجم الائتمان حيث شكلت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٧٦% من إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية مقارنة بحوالي ٧٠% عام ١٩٩٥ ، بينما بلغت قروض الحكومة في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٢,٦ مليار درهم تشكل حوالي ٨,١% من إجمالي حجم الائتمان مقارنة بحوالي ١٢,٨ مليار درهم في عام ١٩٩٥ بنسبة ١٢,٥% .

إضافة إلى ذلك فقد تركز الائتمان في القروض والسلفيات والسحب على المكشوف حيث توجه الجزء الأكبر من هذا الائتمان للمؤسسات الصناعية والتجارية خلال الفترة بأكملها . انظر الجدول رقم (٤)

وتشير توزيعات الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي للمقيمين خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ إلى أن معظم القطاعات الاقتصادية قد شهدت نموا في حجم الائتمان الممنوح لها ، حيث تأتي أنشطة التجارة والتشييد والقروض الشخصية في مقدمة الأنشطة الاقتصادية من حيث حجم الائتمان الممنوح لها وذلك خلال سنوات الفترة بأكملها ، إذ استحوذت على الجزء الأكبر من حجم الائتمان ، وهذا ما ظل سائدا خلال سنوات الفترة ٩٥-٢٠٠٠ مع بعض التغيرات الطفيفة لصالح الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

ويلاحظ خلال الفترة بأن الأهمية النسبية لقطاعات الزراعة والقروض الشخصية بالنسبة لحجم الائتمان الممنوح لها قد زادت في عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه في السنوات السابقة حيث كان معدل النمو السنوي خلال الفترة في قطاع الزراعة ٣٣,٩% إذ ارتفع حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع من ٣٨٠ مليون درهم في عام ١٩٩٥ إلى ١٦٣٦ مليون درهم في عام ٢٠٠٠ ، وكذلك فإن حصة القروض الشخصية من إجمالي حجم الائتمان المصرفي ارتفعت من ١٦,٨% إلى ٢٣% بحيث ارتفعت من ١٥,٣ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣١,٨ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي حوالي ١٥,٧% ، وهذا ما يشكل ظاهرة غير إيجابية بالنسبة للأفراد وبالنسبة لتوزيعات حجم الائتمان المصرفي .

فعلى الرغم من نمو حجم الائتمان الممنوح لقطاعي التشييد والتجارة بمعدلات ٧,٣ % و ٦,٧ % إلا أن الأهمية النسبية لهذين القطاعين قد انخفضت من ١٦,٦ %، ٣٣,٢ % على الترتيب في عام ١٩٩٥ إلى ١٥,٧ % و ٣٠,٤ % في عام ٢٠٠٠ .

ومن المظاهر الإيجابية أيضا أن حجم الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة ارتفع من ٥,٦ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى ٩,٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي حوالى ١١,٤ % .  
انظر جدول (٥)

تشير تحركات حجم الودائع المصرفية خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ إلى الزيادة المستمرة على الرغم من انعكاسات تذبذب أسعار النفط الخام بحدّة خلال الفترة وخاصة في سنة ١٩٩٨ ،وقد ارتفع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي من ٩٠,٢ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى ١٣٥,٤ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي حوالى ٨,٥ % ويلاحظ خلال الفترة بأن تحركات حجم الودائع المصرفية حسب النوع قد أخذت منحى إيجابيا ماعدا الودائع الحكومية حيث انخفضت من ١٥,٢ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى ١١,٧ مليار درهم في عام ١٩٩٩ لترتفع في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٤ مليار درهم وبمعدل نمو سنوي خلال الفترة حوالى ٤ % . وهذا يعكس السياسات المالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي بما يحافظ على دوره في النشاط الاقتصادي في الدولة . انظر الجدول رقم (٦).

يتحدد الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي ممثلا في المصرف المركزي والمصارف التجارية من خلال السياسات المالية والنقدية المرتبطة بالوضع الاقتصادي في الدولة ،ونظرا لان العوائد المالية النفطية للدولة تلعب دورا مهما في حركة النشاط الاقتصادي بما تعكسه من تحسن في وضع الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي والذي يعتبر عاملا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية في جميع القطاعات .

ويلاحظ خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ بأن صافي الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي قد انخفض من ١٠,٣ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٧,٧ مليار درهم في عام ١٩٩٩ ثم ارتفع في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٢ مليار درهم وبمعدل نمو سنوي حوالى ١٢,١ % ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع حجم الودائع الحكومية بمعدل ٦,٣ % خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ ليصل إلى ٣٠ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ مقارنة بـ ٢٢,١ مليار درهم في عام ١٩٩٥ على الرغم من انخفاض حجم هذه الودائع في السنوات ١٩٩٦ ١٩٩٨، ١٩٩٧، ١٩٩٨ عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ حيث وصلت في عام ١٩٩٧ إلى حوالى ١٦,٧ مليار درهم . إضافة إلى انخفاض حجم الائتمان المحلي في عام ٢٠٠٠ عما كان عليه في عام ١٩٩٩ ليصل تقريبا إلى نفس مستواه في عام ١٩٩٥ . انظر الجدول (٧).

إن نسبة الائتمان إلى الودائع تعتبر كمؤشر لوضع السيولة للمصارف التجارية ،حيث يلاحظ اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع في السنوات ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٩ عما كانت عليه في سنة ١٩٩٥ حيث تراوحت ما بين ١٠٥,٧ % في عام ١٩٩٦ إلى ١١٩,٨ % في عام ١٩٩٨ حيث انخفضت قليلا في عام ١٩٩٩

لتصل إلى ١١٨،٦ % ثم انخفضت في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٠٢،٢ % ويرجع ذلك الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بمعدل ٨،٦% سنوياً بينما كان الارتفاع في إجمالي حجم الودائع المصرفية بمعدل ٨،٥ % خلال نفس الفترة ، ويعود ذلك إلى الانتعاش في النشاط الاقتصادي في الدولة والذي شمل كافة الأنشطة الاقتصادية وهذا انعكس بالمقابل على نسبة الخصوم الأجنبية إلى الأصول الأجنبية والتي ارتفعت من ٤٤ % في عام ١٩٩٥ إلى ٥٨ % في عام ٢٠٠٠ ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الخصوم الأجنبية خلال سنوات الفترة بنسبة ١٣،١ % مقارنة بمعدل ٧ % نمواً سنوياً في حجم الأصول الأجنبية والذي بدوره يعكس مدى النشاط الاقتصادي في الدولة. انظر الجدول رقم (٨).

### ٣-١ تطورات نشاط التأمين خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ :

يعتبر التأمين من الأنشطة الاقتصادية المهمة والتي تلعب دوراً بارزاً في حركة النمو الاقتصادي ونظراً للنمو السريع في كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة ونظراً لتنامي علاقات الدولة مع العالم الخارجي أصبح هذا النشاط أمراً ضرورياً وملحاً ومكملاً للأنشطة الاقتصادية الأخرى .

تطور عدد الشركات العاملة في نشاط التأمين تطوراً كبيراً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ ، حيث ارتفع عدد منشآت التأمين من ٢٠١ منشأة في عام ١٩٩٥ إلى ٣١٣ منشأة في عام ١٩٩٩ تمارس كافة أعمال التأمين وخدمات التأمين ، وقد بلغ عدد منشآت التأمين الوطنية حوالي ١٨٤ منشأة في عام ١٩٩٩ مقارنة بـ ١١٩ منشأة في عام ١٩٩٥ وتمارس كافة أعمال التأمين من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء الدولة .

تطور حجم الأعمال في سوق التأمين في الدولة تطوراً كبيراً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ ، ويأتي ذلك من خلال تطور حجم الأقساط المقبوضة لكافة فروع التأمين حيث ارتفعت من حوالي ٢،٣ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى ٢،٨ مليار درهم في عام ١٩٩٩ وبمعدل نمو سنوي حوالي ٥،٤ % ويعتبر هذا المعدل متوافقاً نوعاً ما مع تطورات معدلات النمو في مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة خلال سنوات الفترة .

رغم أن عدد المنشآت الوطنية التي تمارس نشاطها في سوق التأمين قد تطور من ١١٩ منشأة في عام ١٩٩٥ إلى ١٨٤ منشأة في عام ١٩٩٩ تمارس أعمال التأمين وخدمات التأمين وبحيث تشكل نسبة حوالي ٥٩ % من عدد منشآت التأمين في الدولة إلا أن حجم أعمالها يعتبر كبيراً مقارنة بحجم أعمال الشركات الأخرى الغير وطنية ، حيث بلغت الأقساط المقبوضة حوالي ١،٩ مليار درهم وبنسبة ٦٥،٥ % من إجمالي الأقساط المقبوضة مقارنة بحوالي ١،٦ مليار درهم في عام ١٩٩٥ وبنسبة ٧٠،٤ % من حجم الأقساط المقبولة ، بينما بلغت حصة الشركات الأخرى في عام ١٩٩٩ حوالي ٩٨١ مليون درهم وبنسبة حوالي ٣٤،٥ % من إجمالي حجم الأقساط مقارنة بحوالي ٦٨٢ مليون درهم في عام ١٩٩٥ وبنسبة حوالي ٢٩،٦ % . ويرجع السبب في ارتفاع نسبة مساهمة الشركات الوطنية في أعمال التأمين إلى بعض

الإجراءات الحكومية لتشجيع الشركات الوطنية وتدعيم مراكزها في السوق في السوق المحلية . انظر الجدول رقم (٩).

وللوقوف على حقيقة ودور الشركات الوطنية وغير الوطنية التي تمارس نشاط التأمين في الدولة ، لا بد من إلقاء الضوء على عمليات إعادة التأمين وباعتبارها إحدى القنوات الرئيسية لتسرب المدخرات القومية .

تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين على أجزاء كبيرة من عمليات التأمين التي تبرمها وذلك لتوسيع دائرة المسؤولية وتقاسم الأخطار بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة لا يوجد شركات لإعادة التأمين ، ولذلك فإن الشركات الوطنية تلجأ إلى إعادة التأمين على عملياتها لدى شركات إعادة التأمين في الخارج ، أما فروع الشركات الأجنبية في الدولة فتغطي من خلال اتفاقيات إعادة التأمين التي تغطي عمليات مراكزها الرئيسية في الخارج ، وقد بلغت أقساط إعادة التأمين سنة ١٩٩٥ للشركات الوطنية حوالي ٩٧٢ مليون درهم وهذا يشكل حوالي ٦٠ % من مجموع الأقساط المقبوضة من قبل الشركات الوطنية ، وفي سنة ١٩٩٩ بلغت أقساط إعادة التأمين للشركات الوطنية حوالي ٩٤٢ مليون درهم وبنسبة حوالي ٥١ % من إجمالي الأقساط المقبوضة من قبل الشركات الوطنية البالغة ١٨٦٦ مليون درهم . وانخفاض نسبة الأقساط المعاد تأمينها من قبل الشركات الوطنية يعتبر مؤشرا إيجابيا على قدرة الشركات الوطنية على تغطية كافة المخاطر المحتملة وبالتالي التقليل من تسرب جزء كبير من حجم أعمالها إلى الخارج .

وكما أشرنا فإن عمليات فروع الشركات الأجنبية في الدولة تعتبر معاد تأمينها من خلال مراكزها الرئيسية في الخارج .

ولذلك يبرز تساؤل ؟ من هو المستفيد الأكبر من عمليات التأمين في الدولة ومن المدخرات المحولة إلى شركات التأمين في ظل غياب شركات إعادة التأمين الوطنية ؟

## ٢. تطور المتغيرات الاقتصادية لقطاع المشروعات المالية :

تعكس التطورات في المتغيرات الاقتصادية لقطاع المشروعات المالية مدى النشاط الاقتصادي في الدولة ككل حيث تنعكس الأوضاع الاقتصادية في بقية القطاعات على هذا القطاع سلبا أم إيجابا حسب درجة الانتعاش أو الانكماش الاقتصادي .

فخلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ يعكس التطور في القيمة المضافة مدى النشاط الاقتصادي في الدولة والذي كان تطوره إيجابيا خلال سنوات الفترة رغم تذبذب أسعار النفط وانعكاساتها على مجمل التطورات الاقتصادية خلال بعض السنوات . فقد بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة للقيمة المضافة حوالي ١٠,٢ % للقطاع ككل وهذا يعتبر من المؤشرات الإيجابية عن مدى الاستقرار الاقتصادي الذي تتمتع به دولة الإمارات

العربية المتحدة وعلى مدى انسجام السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المتبعة في معالجة أي اختلالات يتعرض لها اقتصاد الدولة .

وقد تراوحت مساهمة القطاع في الناتج المحلي للدولة بين ٨،٨ مليار درهم في عام ١٩٩٥ و ١٤،٤ مليار درهم في عام ٢٠٠٠، كانت مساهمة نشاط المال منها حوالي ١٢،٣ مليار درهم ومساهمة نشاط التأمين ٢،١ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ مقابل ٧،٤ مليار درهم ، ١،٤ مليار درهم في عام ١٩٩٥ . انظر جدول رقم ( ١٠ ) .

### ٣. النتائج والتوصيات

من خلال استعراض تطورات قطاع المؤسسات المالية في الدولة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ نجد بأن الانتعاش الاقتصادي هو السمة الغالبة خلال سنوات الفترة ، رغم اختلاف درجة هذا الانتعاش من سنة إلى أخرى ، وكما أشرنا فإن عوائد النفط تلعب دورا كبيرا في حركة النشاط الاقتصادي في الدولة ، وبالتالي فإنه رغم تذبذب أسعار النفط الخام عالميا وتأثيره على مجمل العوائد النفطية المتحققة للدولة إلا أن تأثيراتها على مجمل النشاط الاقتصادي كان مسيطرا عليها من خلال السياسات المالية والنقدية والتي لعبت دورا مهما في المحافظة على وتيرة التطور في النشاط الاقتصادي ، وهنا لابد من الإشارة إلى المرحلة التي سبقت المرحلة موضوع الدراسة حيث كان النشاط الاقتصادي في الدولة يميل إلى التباطؤ الاقتصادي ، حيث لعبت السياسات المالية والنقدية دورا مهما في تصحيح جزء من المشاكل الاقتصادية وقد لعب المصرف المركزي باعتباره السلطة النقدية في الدولة دورا مهما في استخدامه لبعض أدوات السياسة النقدية والذي ظهر جليا خلال أزمة الخليج في الربع الأخير من عام ١٩٩٠ وسنة ١٩٩١ ، مما ساهم في استقرار أوضاع المصارف في الدولة .

رغم أن قانون المصرف المركزي يعطي السلطات النقدية حق الرقابة على الجهاز المصرفي والنقدي في الدولة فلا زالت هناك الكثير من الثغرات نتيجة عدم التنسيق بين السلطات المحلية والاتحادية فيما بينها ، حيث لا يزال عدد من المؤسسات المحلية المالية والنقدية تعمل بشكل منفصل ومستقل وبدون أي تنسيق مع المصرف المركزي باعتباره السلطة النقدية في الدولة .

لا تزال أدوات السياسة النقدية والمالية المستخدمة من قبل السلطات المالية والنقدية محدودة ، وعلى الرغم من التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الدولة خلال السنوات السابقة والتي تدعو الحاجة ملحة إلى استخدامها في معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية التي تواجه الدولة .

رغم إنشاء المصرف الصناعي فلا تزال الحاجة ملحة إلى إنشاء مؤسسات مالية أخرى متخصصة بالإقراض الإنتاجي ، مما يؤدي إلى التخفيف عن المصارف التجارية والتي تتخصص أصلا بالقروض التجارية والقصيرة الأجل .

إن تطور الحياة الاقتصادية في الدولة رافقه تطور في شركات الاستثمار المختلفة وهذا يفرض نوعا من الرقابة على هذه الشركات من قبل السلطات النقدية الممثلة في المصرف المركزي نظرا لما لهذه الأنواع من الشركات من تأثير في حركة النشاط الاقتصادي وتطويره إنتاجيا بشكل سليم .

رغم أن شركات التأمين تعتبر من الجهات المعنية بتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل فإن دورها لا يزال محدودا جدا في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية نظرا لتبعيتها الشديدة لأسواق التأمين الخارجية مما يؤدي لتسرب هذه المدخرات إلى الخارج بدلا من استثمارها محليا .

وبناء على ما سبق فإننا نقترح ما يلي :-

١. دعم المصرف المركزي وإعطائه الدور الفعال واللازم لممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه . ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي :

- استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة والتي تدعو الحاجة لاستخدامها في معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية التي واجهت وستواجه الدولة .
- ممارسة حق الرقابة على تصرفات الجهاز المصرفي بشكل أكبر مع تطوير أساليب الرقابة وذلك لتوجيه الجهاز المصرفي الوجهة السليمة .
- ممارسة حق الإشراف والرقابة على شركات الاستثمار المختلفة في الدولة .
- إعطائه حق الرقابة على المصارف المتخصصة في الدولة .
- إعطائه سلطة التنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات المالية والنقدية في الدولة ، وذلك لإيجاد نوع من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل الحفاظ على التوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة .

٢. دراسة إنشاء مصارف متخصصة أخرى بحيث تتولى هذه المصارف منح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل وفقا لخطة الدولة في تنمية القطاعات المختلفة .

٣. تطوير الأسواق المالية في الدولة من خلال ارتباطها بقاعدة إنتاجية متينة وبحيث تكون هذه الأسواق قادرة على استيعاب وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية .

٤. تطوير نشاط التأمين بحيث يلعب دورا أكبر في توجيه موارده نحو القطاعات الإنتاجية .

٥. العمل على إيجاد مؤسسات محلية أو خليجية لممارسة أعمال إعادة التأمين مع العمل على وضع ضوابط لعمليات إعادة التأمين للحد من تسرب إدارات هذا النشاط إلى الخارج .

**جدول رقم (1)**  
**عدد المصارف وشركات التأمين**

| 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | البيان             |
|------|------|------|------|------|------|--------------------|
| 20   | 20   | 20   | 19   | 19   | 19   | - المصارف المحلية  |
| 272  | 256  | 236  | 223  | 212  | 204  | الفروع             |
| 39   | 39   | 39   | 39   | 38   | 37   | مكاتب الصرف        |
| 26   | 27   | 27   | 27   | 27   | 28   | - المصارف الاجنبية |
| 109  | 110  | 110  | 110  | 110  | 119  | الفروع             |
| 46   | 47   | 47   | 46   | 46   | 47   | إجمالي المصارف     |
| 381  | 366  | 346  | 333  | 322  | 323  | الفروع             |
| 39   | 39   | 39   | 39   | 38   | 37   | مكاتب الصرف        |
|      | 313  | 288  | 267  | 238  | 201  | منشآت التأمين      |

**جدول رقم (1)**  
**عرض النقود والسيولة المحلية**

بالمليون درهم

| البيان                             | 1995   | 1996   | 1997   | 1998   | 1999   | 2000   | معدل النمو السنوي |
|------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------|
| 1-النقد المتداول                   | 6404   | 6767   | 7367   | 8194   | 10272  | 10017  | 9.4               |
| 2-الودائع النقدية                  | 14420  | 15499  | 18002  | 19589  | 19980  | 24050  | 10.8              |
| م1= عرض النقود 2+1                 | 20824  | 22266  | 25369  | 27783  | 30252  | 34067  | 10.3              |
| 3-الودائع شبه النقدية (الأجلة )    | 60578  | 64721  | 69486  | 71041  | 79878  | 92933  | 8.9               |
| السيولة المحلية الخاصة م1+3= م2    | 81402  | 86987  | 94855  | 98824  | 110130 | 127000 | 9.3               |
| نسبة النمو %                       | 10.2   | 6.9    | 9      | 4.2    | 11.4   | 15.3   |                   |
| 4-الودائع الحكومية                 | 22091  | 17492  | 15657  | 20375  | 22352  | 30029  | 6.3               |
| السيولة المحلية الاجمالية م2+4= م3 | 103493 | 104459 | 110511 | 119199 | 132482 | 157029 | 8.7               |
| نسبة النمو %                       | 11.4   | 0.9    | 5.8    | 7.9    | 11.1   | 18.5   |                   |

### جدول رقم (3)

#### التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع

بالمليون درهم

| 2000    | 1999 | 1998   | 1997   | 1996   | 1995   | البيان                                          |
|---------|------|--------|--------|--------|--------|-------------------------------------------------|
| 3815    | 2469 | 2414   | 3103   | 1442   | 1641   | التغير في المعروض النقدي                        |
| 21109   | 4261 | 372    | (1063) | (456)  | 6414   | التغير في صافي الأصول الأجنبية                  |
| 9640    | 7903 | 12406  | 10990  | 7228   | 7916   | التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص          |
| (10531) | 1108 | (1248) | 598    | 2148   | (3042) | التغير في الائتمان المحلي للقطاع الحكومي (صافي) |
| (2854)  | 3085 | 3470   | (1237) | (2451) | 23     | المطلوبات من الحكومة (+)                        |
| 7677    | 1977 | 4718   | (1835) | (4599) | 3065   | الالتزامات للحكومة (-)                          |

جدول رقم (1)

الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية

بالمليون درهم

| 2000   | 1999   | 1998   | 1997   | 1996   | 1995   | البيان                                 |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------------------------|
| 138225 | 132191 | 121592 | 105415 | 95156  | 91511  | 1- الائتمان للمقيمين                   |
| 125338 | 119399 | 110711 | 95177  | 86534  | 83627  | أ- القروض والسلفيات والسحب على المكشوف |
| 12581  | 15725  | 12719  | 9105   | 10394  | 12787  | الحكومة                                |
| 1785   | 1654   | 1896   | 1438   | 1226   | 1500   | المؤسسات المالية                       |
| 74430  | 68117  | 63729  | 58069  | 52204  | 47974  | المؤسسات الصناعية والتجارية            |
| 36542  | 33903  | 32367  | 26565  | 22710  | 21366  | أخرى (1)                               |
| 9277   | 9685   | 8056   | 7253   | 5991   | 5473   | ب- القروض برهن عقاري                   |
| 3610   | 3107   | 2825   | 2985   | 2631   | 2411   | ج- الكمبيالات التجارية المخصومة        |
| 16990  | 14972  | 13532  | 11504  | 11024  | 10495  | 2- الائتمان لغير المقيمين              |
|        | 13976  | 12702  | 10431  | 9568   | 8874   | أ- القروض والسلف والسحب على المكشوف    |
| 36     | 34     | 33     | 21     | 18     | 477    | ب- القروض برهن عقاري                   |
| 1228   | 962    | 797    | 1052   | 1438   | 1144   | ج- الكمبيالات التجارية المخصومة        |
| 155215 | 147163 | 135124 | 116919 | 106180 | 102006 | إجمالي الائتمان المصرفي                |

(1) تشمل القروض الشخصية

جدول رقم (1)

الإلتزام المصرفي للمقيمين حسب النشاط الاقتصادي

| بالمليارات من درهم |        |      |        |      |        |      |        |      |       |      |       |
|--------------------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|------|-------|------|-------|
| 2000               |        | 1999 |        | 1998 |        | 1997 |        | 1996 |       | 1995 |       |
| %                  |        | %    |        | %    |        | %    |        | %    |       | %    |       |
| 1.2                | 1636   | 1.1  | 1455   | 1    | 1176   | 0.6  | 682    | 0.5  | 506   | 0.4  | 380   |
| 2.1                | 2950   | 2.4  | 3176   | 2.9  | 3562   | 3.9  | 4095   | 3.9  | 3747  | 4.8  | 4396  |
| 7                  | 9676   | 6.6  | 8752   | 5.7  | 6976   | 5.5  | 5799   | 5.5  | 5235  | 6.2  | 5648  |
| 0.3                | 482    | 0.1  | 146    | 0    | 4      | 0    | 17     | 0    | 29    | 0    | 2     |
| 15.7               | 21646  | 15.5 | 20424  | 15.4 | 18770  | 17   | 17944  | 16.5 | 15662 | 16.6 | 15208 |
| 30.4               | 42008  | 29.7 | 39252  | 31   | 37739  | 33.9 | 35737  | 35.6 | 33913 | 33.2 | 30398 |
| 3                  | 4211   | 2.8  | 3719   | 2.8  | 3460   | 2.8  | 2913   | 2.4  | 2261  | 2.2  | 1993  |
| 1.4                | 1983   | 1.4  | 1857   | 1.8  | 2153   | 1.5  | 1580   | 1.4  | 1352  | 1.7  | 1560  |
| 9.1                | 12581  | 11.9 | 15725  | 10.5 | 12719  |      | 9105   | 10.9 | 10394 | 14   | 12787 |
| 23                 | 31831  | 22.4 | 29566  | 22.9 | 27902  | 20.7 | 21856  | 18.3 | 17401 | 16.8 | 15351 |
| 6.8                | 9221   | 6.1  | 8119   | 6    | 7130   | 5.5  | 5686   | 5    | 4657  | 4.1  | 3789  |
| 100                | 138225 | 100  | 132191 | 100  | 121591 | 100  | 105414 | 100  | 95157 | 100  | 91512 |
| إجمالي             |        |      |        |      |        |      |        |      |       |      |       |

(1) يشمل القروض المأجج المصنات والمؤسسات التي لا تهدف الربح.

**جدول رقم (1)**  
**الودائع المصرفية حسب النوع**

بالمليون درهم

| معدل النمو | 2000 |       | 1999 |        | 1998 |        | 1997 |       | 1996 |       | 1995 |       | البيان              |
|------------|------|-------|------|--------|------|--------|------|-------|------|-------|------|-------|---------------------|
|            | %    |       | %    |        | %    |        | %    |       | %    |       | %    |       |                     |
| 10.8       | 17.8 | 24050 | 17.9 | 19980  | 19.3 | 19589  | 19   | 18002 | 17.2 | 15498 | 16   | 14420 | الودائع النقدية     |
| 8.9        | 68.6 | 92933 | 71.6 | 79878  | 70   | 71041  | 73.6 | 69487 | 71.8 | 64716 | 67.2 | 60577 | الودائع شبه النقدية |
| 4          | 13.6 | 18441 | 10.5 | 11681  | 10.7 | 10920  | 7.4  | 6948  | 11   | 9962  | 16.8 | 15156 | الودائع الحكومية    |
| 8.5        | 100  | 1E+05 | 100  | 111529 | 100  | 101550 | 100  | 94437 | 100  | 90176 | 100  | 90153 | الاجمالي            |

المصدر : الميزانيات المجمعة للمصرف التجارية - المصرف المركز بـ

## جدول رقم (7)

### الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي

بالمليون درهم

| 2000  | 1999  | 1998  | 1997  | 1996  | 1995  | البيان                               |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------------------------|
| 18441 | 11671 | 10920 | 6948  | 9962  | 15156 | ودائع الحكومة لدى المصارف (+)        |
| 41    | 62    | 77    | 92    | 95    | 113   | الاقتراض من الحكومة (+)              |
| 11547 | 10619 | 9378  | 8617  | 7435  | 6822  | ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي (+) |
| 30029 | 22352 | 20375 | 15657 | 17492 | 22091 | مجموع الإلتزامات تجاه الحكومة ( + )  |
| 11800 | 14654 | 11569 | 8099  | 9336  | 11787 | المطلوبات من الحكومة (-)             |
| 18229 | 7698  | 8806  | 7558  | 8156  | 10304 | صافي موقف الحكومة (+)                |

المصدر : المسح النقدي لدولة الامارات + الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية -المصرف المركزي

## جدول رقم (8)

## بعض البنود المختارة من الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية

بالمليون درهم

| البيان                                               | 1995  | 1996  | 1997   | 1998   | 1999   | 2000   | معدل النمو |
|------------------------------------------------------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|------------|
| إجمالي الائتمان                                      | 91583 | 95274 | 105519 | 121608 | 132248 | 138370 | 8.6        |
| * إجمالي الودائع                                     | 90153 | 90176 | 94437  | 101550 | 111529 | 135424 | 8.5        |
| الخصوم الاجنبية                                      | 28312 | 37322 | 45734  | 53332  | 54570  | 52414  | 13.1       |
| الأصول الاجنبية                                      | 64287 | 70562 | 76720  | 81932  | 81807  | 90351  | 7          |
| نسبة إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع                | 101.6 | 105.7 | 111.7  | 119.8  | 118.6  | 102.2  |            |
| نسبة إجمالي الخصوم الاجنبية / إجمالي الأصول الاجنبية | 44    | 52.9  | 59.6   | 65.1   | 66.7   | 58     |            |

المصدر: الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية-المصرف المركزي

\*تشمل الودائع النقدية والودائع شبه النقدية وودائع الحكومة لدى المصارف



**جدول رقم (1)**  
**تطور أهم متغيرات قطاعي المشروعات المالية**

بالمليون درهم

| معدل النمو السنوي % | 2000 * | 1999    | 1998    | 1997    | 1996  | 1995   | البيان  |                           |
|---------------------|--------|---------|---------|---------|-------|--------|---------|---------------------------|
| 10                  | 15800  | 15069   | 14233.2 | 12147.4 | 10897 | 9801.4 | القطاع  | الإنتاج (بسر المنتج )     |
| 10.7                | 13513  | 12893   | 12085.3 | 10274.5 | 9145  | 8140.9 | المال   |                           |
| 6.6                 | 2287   | 2176    | 2147.9  | 1872.9  | 1752  | 1660.5 | التأمين |                           |
| 10.2                | 14363  | 13662.6 | 13023.1 | 11042   | 9883  | 8838   | القطاع  | القيمة المضافة (بالتكلفة) |
| 10.8                | 12332  | 11747.6 | 11101.2 | 9378.1  | 8333  | 7374.5 | المال   |                           |
| 6.8                 | 2031   | 1934    | 1921.9  | 1663.9  | 1550  | 1463.5 | التأمين |                           |
| 11.9                | 279    | 279.2   | 235.7   | 220.2   | 186.2 | 159    | القطاع  | تكوين رأس المال الثابت    |
| 11                  | 244    | 244.2   | 213.7   | 201.2   | 170.2 | 144.5  | المال   |                           |
| 19.3                | 35     | 35      | 22      | 19      | 16    | 14.5   | التأمين |                           |
| 6.2                 | 23489  |         | 22527   | 20915   | 19093 | 17392  | القطاع  | عدد العاملين              |
| 5.4                 | 19349  | 18817   | 18605   | 17215   | 15810 | 14856  | المال   |                           |
| 10.3                | 4140   | 4061    | 3923    | 3700    | 3283  | 2536   | التأمين |                           |

\*تقديري